

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع.ع وشركاتها التابعة

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لشركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع.ع ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة ("المجموعة") والتي تتكون من قائمة المركز المالي المُجمّعة والمُنفصلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المُجمّعة والمُنفصلة وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين المُجمّعة والمُنفصلة وقائمة التدفقات النقدية المُجمّعة والمُنفصلة للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الرئيسية ومعلومات توضيحية أخرى.

في رأينا، إنّ القوائم المالية المُجمّعة المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي المُجمع والمُنفصل للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأداءها المالي المُجمع والمُنفصل وتدفعاتها النقدية المُجمّعة والمُنفصلة للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد أنجزنا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة الوارد في تقريرنا وصفاً مُستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن المجموعة والشركة الأم وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين ("ميثاق أخلاقيات المحاسبين") الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للقوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إنّ أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نمتدّد إليه في إبداء رأينا.

مسائل التدقيق الرئيسية

إنّ مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للقوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة للفترة الحالية. وقد تمّ تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدّي رأياً مُنفصلاً حول هذه المسائل. وبالنسبة لكل مسألة من المسائل الواردة أدناه، فإنّ وصفنا لكيفية تناول تدقيقنا لهذه المسألة يرد في ذلك السياق.

لقد قمنا بتنفيذ المسؤوليات المُوضحة في قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة الوارد في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه المسائل. وبناءً عليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المُصممة للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة. إنّ نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المُنجزّة لغرض تناول المسائل الواردة أدناه، توفر أساساً لرأي التدقيق المرفق مع هذه القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة.

استثمار في شركة زميلة

وفقاً للإفصاح الوارد في الإيضاح ١٠ من القوائم المالية المُجمّعة، تمتلك المجموعة استثماراً بنسبة ٣٦.٩٩% في شركة الأنوار لبلاط السيراميك ش.م.ع.ع ("الشركة الزميلة")، وهي شركة مُدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية. رغم أن المجموعة والشركة الأم تمارسان تأثيراً كبيراً على الشركة المُستثمر فيها، فإنها لا تمارس أي سيطرة. وبناءً عليه، تم معالجة الاستثمار باعتباره شركة زميلة وتم المحاسبة عنه على أساس طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. وقد ركّزنا على هذه النقطة نظراً لأن هذا الاستثمار يمثل رصيذاً كبيراً جداً في القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة للمجموعة والشركة الأم، وبالتالي يمكن أن يكون له تأثير جوهري على النتائج المالية المُجمّعة والمُنفصلة للمجموعة والشركة الأم. لذلك، فقد اعتبرنا أنّ الاستثمار في شركة زميلة يمثل مسألة تدقيق رئيسية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي
شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع وشركاتها التابعة (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

استثمار في شركة زميلة (تابع)

رؤنا

تضمنت إجراءاتنا ما يلي :

- قمنا بمراجعة القوائم المدققة للشركة الزميلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وأعدنا احتساب حصة المجموعة والشركة الأم من صافي أرباح السنة.
- كما تحققنا من توزيعات الأرباح التي استلمتها المجموعة والشركة الأم من الشركة الزميلة من خلال الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الزميلة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٩

تتحمل الأطراف المُكلّفة بالحوكمة أو إدارة المجموعة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٩، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إنّ رأينا حول القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، ممّا إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإنّ خلصنا، استناداً إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أنّ هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والأطراف المُكلّفة بالحوكمة عن القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة

إنّ إدارة المجموعة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة وعرضها بصورة عادلة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وعن أنظمة الرقابة التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية مُجمّعة ومُنفصلة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة الأم أو المجموعة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية الشركة الأم أو المجموعة أو وقف العمليات، أو أنّه لا يوجد لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

تتحمل الأطراف المُكلّفة بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة والشركة الأم.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع.ع وشركاتها التابعة (تابع)

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأنّ التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأنّ عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعيار الدولية للتدقيق ستُمكن دافعاً من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فردياً أو كلياً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم تقديرات مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا. إنّ خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظراً لأنّ الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.

- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة الأم أو المجموعة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية. وإنّ خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إنّ خلصنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنّ الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة الأم أو المجموعة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية المُجمّعة والمُنفصلة للمؤسسات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لغرض إبداء رأينا حول القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة. كما أننا مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق في المجموعة والإشراف عليها وإنجازها. ونحن مسؤولون لوحدها عن رأي تدقيقنا.

نحن نتواصل مع الأطراف المكلفة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدده أثناء عملية تدقيقنا.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي
شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع.ع وشركاتها التابعة (تابع)

مسؤوليات الإدارة أو الأطراف المُكلفة بالحوكمة عن القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة (تابع)

كما نقدم إقرارًا إلى الأطراف المُكلفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، وتُبلغها بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي تُبلغها إلى الأطراف المُكلفة بالحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة للسنة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير تدقيقنا، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظرا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نُفيد بأن هذه القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة للمجموعة والشركة الأم كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ تتفق، من كافة النواحي الجوهرية، مع الأحكام المُنطبقة من قانون الشركات التجارية العُماني وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.


بيبين كايور
الشريك



BDO

مسقط

١٨ فبراير ٢٠٢٠